الباب السابع

التجارة الخارجية

كاد الاقتصاد المصرى فى بداية حكم محمد على أن يكون اقتصادا مقفلا ، وذلك على خلاف ما كان عليه الحال فى بعض العصور السابقة ، حين ازدهرت تجارة مصر الخارجية ازدهارا كبيرا . ففى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج محصورة فى نطاق ضيق ، كما كان حجم تجارتنا الخارجية صغيرا ، حتى قدرت الصادرات ، فى سنة ١٨٠٠ ، ب ٢٨٨ ألف جنيه ، والواردات بـ ٢٦٩ ألف جنيه فقط . وكانت الصادرات تتكون أساسا من فائض البلاد من الحبوب ، وبعض الغزول والمنسوجات المحلية ، والملح الخ . أما الواردات، فكان أهمها المنسوجات الفاخرة ، والمنتجات المعدنية والزجاجية ، والتوابل الواردة من الشرق ، وبعض مواد الترف التى كان يستهلكها حكام البلاد من المماليك . لكن وجدت بمصر فى ذلك الوقت ، إلى جانب ماتقدم ، تجارة مرور رائجة، فكانت هذه التجارة تعبر النيل وصحراء مصر ، حاملة المنتجات (بما فيها العبيد) ، التى كانت تتبادلها بلاد أواسط أفريقيا وبلاد الشرق وشبه الجزيرة العربية ، مع بلاد الدولة العلية وأوربا[1] .

وتفسر ضآلة حجم الواردات والصادرات المصرية فى ذلك الحين بعدة عوامل : أهمها ضآلة دخلنا القومى حينذاك، وضعف إنتاجنا المحلى، وعدم تنوعه، وبساطة حاجات

---

(١) انظر كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٣١ وما بعدها .

السكان فى تلك الأوقات[١] ، وقلة عددهم ، وضعف استخدام النقود ، وعدم استتباب الأمن ، واضطراب المعاملات ، وسوء طرق المواصلات وبطؤها فى الداخل والخارج .

وفى عهد محمد على، نمت تدريجيا تجارة مصر الخارجية ، وإن تعرضت من وقت إلى آخر إلى تقلبات كبيرة . وهو ماأشارت إليه تقارير قناصل الدول الأجنبية فى عهده . فمثلا أشار قنصل روسيا العام « ديهامل » Duhamel فى بعض تقاريره إلى « أن الموازنة بين تجارة مصر اليوم ، وتجارتها فى عهد المماليك ، وفى السنوات الأولى من حكم محمد على ، لايسع الناقد النزيه إزاءها ، إلا أن يعترف بما حدث من تقدم عظيم . ولما كانت البيانات الموثوق بصحتها بعيدة عن متناول أيدينا ، فإن موقفنا لا يساعدنا على أن ندعم هذا الرأى بالأرقام ، غير أن جميع من يقيمون فى هذه البلاد منذ زمن طويل ، قد اتفقت كلمتهم على أن المعاملات التجارية فى تلك العهود القديمة ، لم تكن شيئا مذكورا ، إذا قيست بما هى عليه اليوم من نشاط واسع النطاق[٢] » .

وترجع هذه الزيادة فى حجم وقيمة التجارة الخارجية المصرية فى ذلك الحين إلى عدة عوامل كان لها على وجه العموم صفة الاستمرار والدوام . ومن هـــذه العوامل مايرجع إلى نوع المنتجات التى نشر الوالى زراعتها فى البلاد ، وهى القطن طويل التيلة

---

(١) وهذا ما لاحظه بوالكمت حيث قال فى تقريره عن الحال فى مصر فى عهد محمد على (سنة ١٨٣٣) « إن أمة محددة المطالب قليلة الحظ من الترف كهذه الأمة من أبناء العرب ، ليست بالسوق التى تروج فيها المنتجات الأجنبية » ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

ولا ينفى ذلك ماهو مسلم من أن « اقتصاد مصر من أقدم اقتصاديات السوق ، إذ كانت مصر من أهم البلدان المصدرة للحبوب فى العالم القديم ، وقد استمرت تصدر الحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية حتى إدخال زراعة القطن فى أوائل القرن التاسع عشر ، ورغم أن المزارع الصغيرة جدا كانت هى السائدة فقد ظلت الزراعة ترتبط بالأسواق ، وكان هناك كثير من عناصر الاقتصاد النقدى الحديث حتى قبل إدخال النظام الصناعى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر » . انظر ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، والأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٢) مثبت فى مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

والنيلة والأفيون والحرير وغيرها . وكان من أثرها زيادة تجارة الصادرات[١] ، فقد ظـــل الناتج من هذه السلع ضئيلا حتى سنة ١٨٢١ ، ثم أخـذ يتزايد تزايدا سريعا بعد تلك السنة ، وبالرغم من استهلاك جزء هام من محصول القطن محليا عن طريق مصانع الغزل والنسيج التى أقامها محمد على ، فإن أثر هذا المحصول ظهر واضحا فى الصادرات ، حتى قدر بـ٨٦٪ من قيمة الصادرات المصرية إلى أوربا فى سنة ١٨٣٦ ، كما بلغت الأقطان المصدرة من الإسكندرية فى سنة ١٨٤٩ ، ٣١٪ من مجموع قيمة الصادرات . وقد كان من أثر إطلاق الحرية للزراع فى بيع محصولهم بالثمن الذى يروقهم ، منذ أواخر حكم محمد على ، أن أقبلوا على زراعته رغم انخفاض ثمنه من وقت إلى آخر . وترتب على التوسع فى زراعة القطن على هذا النحو ، وإعداد معظمه للتصدير بعـــد إغلاق مصانع الباشا ، كبر أهميته بالنسبة لغيره من الحاصلات[٢] التى تعد للتصدير ، وخاصة القمح الذى لم يعد يمثل فى سنة ١٨٤٩ إلا ١٥٪ من قيمة الصادرات (بل والذى بدأت مصر ، حتى فى ذلك الحين ، فى استيراده فى بعض السنوات)[٣].

على أن هذه الزيادة فى محصول القطن لم تكن السبب الوحيد فى نمو حجم وقيمة تجارة مصر الخارجية ابتداء من ذلك الحين ، بل ساعد فى ذلك عوامل أخرى ، كان من أهمها تزايد الدخل القومى ، وانتشار الأمن ، واحترام قواعد المعاملات ، وسهولة طرق المواصلات فى الداخل والخارج ، وانعدام العوائق الجمركية ، وانخفاض أثمان كثير من المصنوعات الأوربية الحديثة . ولاشك أن اضطرار الأهالى إلى بيع منتجاتهم للحكومة فى عهد محمد على كان سببا فيما لاحظه بعض معاصرى ذلك الوالى من عدم

---

(١) تقرير بورنج ، مثبت فى المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(٢) وهو ما لاحظه بورنج حتى فى سنة ١٨٣٩ ، المرجع السابق ، ص ٤١٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٤١١ .

اشتداد إقبال الزراع على اقتناء السلع الأجنبية التى تكفل لهم الراحة والنعيم[١] ، لكن كان يعوض النقص فى قيمة الواردات الناجم عن هذا السبب ، إقبال محمد على على استيراد ما يلزم لمصانعه من عدد وآلات واستيراده الذخائر والأخشاب وغير ذلك.

كذلك، فقد كان الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية ، (وقد ذهب البعض[٢] إلى تقديره بـ ٩٠٪ من تلك التجارة) ، احتكارا لمحمد على ، أما البضائع المعدة للتصدير ، فكادت كلها أن تكون ملكا للحكومة . كذلك أضافوا أن هذه البضاعة الأخيرة كانت تبيعها الحكومة بطريقة المزايدة . على أن هذه الطريقة لم تتبع إلا ابتداء من سنة ١٨٣٥ . أما قبل ذلك ، فكان الباشا يبيع محصولاته سلفا ، فكان التاجر الذى يدفع الثمن مقدما يحصل على فرمان أو (إذن) بألف قنطار من القطن مثلا ، وكان يتسلم ما يرد البضاعة أولا بأول . كذلك أشاروا إلى أنه خطر للباشا كذلك « أن يصرف منتجات مصر فى أوربا لحسابه الخاص ، عن طريق شركات ينشئها فى كبريات المدن التجارية، غير أن الخزانة المصرية تعرضت لخسائر فادحة، لأن وكلاءه أساءوا استغلال ثقته بهم ... ».

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩٩ . وكذلك تقرير الأمريكى هودجسون Hodgson إلى حكومته والمؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ . لكن ورد فى تقرير كامبل ، المرجع السابق ص ٧٨٨ ، أن اطراد زيادة الواردات دليل على ازدياد الاستهلاك وتحسن حال العمال.

(٢) ديهامل ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ . وأشار هودجسون فى تقريره الآنف الذكر (ص ٢٥٥ من المرجع السابق)، إلى أن البيع (وأغلب الظن أنه كان يقصد بالبيع حالة الاستيراد، كان يتم نقدا ، أو بكمبيالات مستحقة الدفع بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر ، حسب نوع البضاعة ، وتعتبر المصنوعات القطنية والمنسوجات والدخان من السلع التى لا يطلب سداد أثمانها إلا بعد آجال طويلة .. وفى حالة ما إذا كان الأجل لا يزيد على ثلاثة شهور ، فإن من السهل تحويل الكمبيالة بعد خصم ١٪ عن كل شهر ... ». وفى ذلك ما يدل على استعمالهم فى مصر، حتى فى ذلك الوقت الكمبيالة فى الوفاء بالديون الدولية . وكذلك أخذهم بطريقة خصم الكمبيالات قبل حلول أجلها .

وكان جميع القائمين على شئون التجارة الخارجية فى الإسكندرية من الأجانب[١].
وقد تزايد عددهم فى ذلك الوقت سريعا وجعلوا يتنافسون فيما بينهم على الشراء[٢].
وحقق كثيرون منهم أرباحا طائلة من هذه التجارة ، فقد كانوا يشترون المنتجات المحلية بأثمان أرخص كثيرا من مثيلاتها فى الخارج، ويرجع ذلك إلى حصول محمد على هذه السلع نفسها بأسعار رهيدة من الزراع[٣].

وكما تغيرت التجارة فى عهد محمد على من حيث حجمها ونوعها وأدواتها عن ذى قبل، كذلك، فقد تناول التغيير اتجاهاتها أيضا . فقد كانت بلاد معينة ، أخصها فرنسا والنمسا وتسكانيا ، تحتل مكان الصدارة فى تجارتنا الخارجية، وظل الحال كذلك شطرا طويلا من حكم محمد على نفسه، لكن أخذ هذا الحال يتغير تدريجيا منذ أواخر هذا الحكم، إذ تضاءلت أهمية تجارة النمسا وتسكانيا مع مصر ، وهى الأهمية التى يذكر البعض أنها ترجع إلى العهود الوسطى ، بسبب اتخاذ تجارة هذين البلدين مصر معبرا لها[٤]. كذلك تمكنت انجلترا تدريجيا من التغلب على فرنسا فى ميدان التجارة المصرية ،

---

(١) انظر قائمة بأسمائهم فى تقرير بورنج، المرجع السابق ، ص ٥٤٢ — ٥٤٤. وقد كان من أسباب قلة عدد الوطنيين المشتغلين بالتجارة الخارجية تفضيل الدولة الأجانب عليهم من حيث الرسوم الجمركية . فقد كان هؤلاء يدفعون ضريبة جركية بنسبة ٣ ٪ فقط ، أما الوطنيون، فكانت الضريبة عليهم تبلغ ٤ ٪ إذا كانوا مسلمين، و ٥ ٪ إذا كانوا من الذميين .

(٣) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٨٧—٨٨ . ويذكر هذا المرجع أن البيع كان يتم فى البداية عن طريق بعض الأجانب لحساب الوالى .

(٣) انظر ميريو، المرجع السابق ، ص ٦٨ — ٦٩ . هذا وقد وصف محمد على ، فى بعض أحاديثه إلى معاصريه ، كثرة عدد التجار الأجانب فى عهده ، وما كانوا عليه من الثراء . وكان ذلك فى معرض دفاعه عن سياسة الاحتكار التى كان ينتهجها ، والتى كانت موضع انتقاد من الدول الأوربية، فقال «إنى إذا لم تخنى الذاكرة ، لم أجد فى الاسكندرية حين قدمت إلى مصر سوى ثلاثة من الأوربيين ، ينم مظهرهم على أنهم فى أسوأ حال ، أما اليوم فإن الإسكندرية غاصة بالتجار الأوربيين حتى أنها لتبدو مدينة أوربية . وهؤلاء التجار يقتنون الجياد الأصيلة والمنازل الأنيقة ويعيشون عيشة الترف والنعيم » . تقرير بوالكمت المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٤) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ — ٩٦ .

فاحتلت مكان الصدارة فى هذا الميدان ، وظلت محتفظة بهذا التفوق مدة تزيد على قرن من الزمان . ويفسرون تفوق التجارة الإنجليزية ابتداء من الشطر الثانى من حكم محمد على بأسباب كان أهمها التحسينات التى أدخلت على الصناعة القطنية فى انجلترا فى ذلك الحين ، من حيث إحلال الآلة محل اليد العاملة ، مما أدى إلى خفض تكاليف الإنتاج وفتح الأسواق أمام المنسوجات القطنية الإنجليزية . وفى هذا الوقت نفسه كانت انجلترا أقدر البلاد على استيعاب مقادير متزايدة من القطن المصرى . وبذلك تزايد عدد التجار الإنجليز وكبرت تجارتهم ، وكثرت السفن الإنجليزية التى كانت تعمل بين مصر وانجلترا . وبينما وجه القنصل الفرنسى اهتمامه إلى إلحاق أكبر عدد من الفرنسيين فى خدمة الباشا ، اهتمت انجلترا بتنمية تجارتها مع مصر[1] .

هذا عن التجديد فى التجارة الخارجية على وجه العموم فى عهد محمد على . أما عن تجارة المرور على وجه الخصوص ، فقد ركد أو اضمحل منها ما كان متعلقا بإفريقية وشبه جزيرة العرب ، وذلك بسبب ما فرضه محمد على من احتكارات فى هذا الشأن . وعلى العكس ، فقد بذل الوالى قسطا من عنايته لإعادة تجارة الهند إلى مصر من جديد ، وعنى بتنظيم وسائل النقل الداخلية اللازمة لذلك ، خاصة فقد عنى بالطريق بين مصر والسويس ، وظهر اهتمامه فى هذا الشأن فى وضعه مشروعا لإنشاء خط حديدى يصل بين هاتين المدينتين على ما ذكرناه قبلا . وكان بعض معاصريه يرون أنه لو قدر لهذا الخط أن يتم فى يوم من الأيام ، لوجب الشك رغم ذلك فى قدرته على تحويل البضائع الهندية عن الطريق الذى كانت تسلكه حينئذ حول رأس الرجاء الصالح ، وذلك بسبب ما تتكلفه عمليات الشحن والتفريغ المتوالية ، وما يجب أن يتقاضاه الوكلاء الذين يناط بهم الإشراف على هذه العمليات المختلفة ، مما يبين معه فى رأيهم أن طريق السويس لا يناسب من

---

(١) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

البضائع الهندية إلا ما صغر حجمه وغلى ثمنه[١] .

هذا ، بينما ذكر بعض المعاصرين الآخرين[٢] أن « من الممكن أن يتنبأ المرء ، واثقا من صدق نبوءته ، أن شطرا كبيرا من التجارة الأوربية التى تدور الآن حول إفريقية سوف يسلك على مر الأيام طريقا أقصر عبر مصر والبحر الأحمر . ولكن نمو هذه التجارة سوف يتم شيئا فشيئا ، كما أن اتساعها سوف يتوقف كثيرا على ماتلقاه عمليات المرور من ضروب التسهيل». وأضافوا أن «من المحتمل أن يؤدى طريق مصر ، وهو أسهل وأقصر ، إلى إحداث ثورة جديدة فى عالم التجارة ، لأن السفن البخارية ستغير طبيعة مواصلاتنا شيئا فشيئا ، فأقصر الطرق وأقلها نفقة ستعود إليه الحركة ، أما العقبات التى تواجه السفن الشراعية فى البحار الهندية بسبب الرياح الموسمية ، فمن المحقق أن البخار سيتغلب عليها بقوته التى لاحد لها[٣]». ثم تساءل بعضهم عما إذا كان مستطاعا من الناحية العملية حفر قناة من البحر . المتوسط إلى البحر الأحمر وأوضحوا أنه « نظرا للتقدم الفنى فى مجال العمل والملاحة ، ولازدياد أهمية الموضوع بسبب ما هنالك من صلة بين موقع الهند وأوربا ، فإن من المرغوب فيـــه القيام ببحث جدى دقيق يكشف عن أهم العقبات ووسائل تذليلها ، إن كان ثمة وسائل».

وهذه الوسائل التى كان يتساءل عنها أولئك الباحثون فى عهد محمد على ، كما تساءل عنها آخرون من قبلهم ، هى التى لم تلبث أن وجدت ونفذت عن طريق حفر قناة السويس كما هو معلوم . وقد سبق أن ذكرنا ما كان لهذا الحدث الكبير من آثار هامة فى حياة مصر الاقتصادية وفى تطور التجارة العالمية على وجه العموم ، كما أوضحنا أهم الأسباب التى أدت إلى تزايد أهمية القناة بمرور الزمن ، وما كان من

---

(١) تقرير ديهامل ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ ــ ٣٣٣ وهويذكر على سبيل المثال البضائع الآتية من بمباى إلى مصر ، والتى يجب إنزالها فى السويس حتى تنقل برا إلى القاهرة ومنها تشحن فى النيل ، حتى إذا بلغت فم الترعة ، نقلت إلى مراكب أخرى تحملها إلى الاسكندرية .

(٢) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٥١٥ .

(٣) تقرير توريورن ، المرجع السابق ، ص ٥٠٧ :

تأميمها سنة ١٩٥٦ . كذلك فقد أشرنا قبلا إلى وسائل النقل الأخرى من برية ومائية ، التى أنشئت خلال النصف الثانى من القرن الماضى .

أما فيما عدا هذه التطورات فى وسائل النقل ، فإنا لا نكاد نجد تجديدا حقيقيا فى تجارتنا الخارجية منذ النصف الثانى من القرن الماضى حتى سنة ١٩٣٠ ، اللهم إلا ما وقع من إقامة سوق منظمة للأقطان فى الاسكندرية ابتداء من سنة ١٨٦١ ، وإنشاء بعض المؤسسات البنكية الأجنبية فى مصر ، التى اشتغلت أساسا بتمويل تجارتنا الخارجية تصديرا واستيرادا ، وهو ما أشرنا إلى طرف منه عند بحثنا الائتمان فى مصر . ففيما خلا ذلك ، لا نلحظ حتى سنة ١٩٣٠ إلا تأكيدا وتدعيما لبعض الظواهر التى كانت قد بدأت تتضح فى النصف الأول من القرن الماضى . فمن جهة ، توسع المصريون حتى ذلك التاريخ توسعا كبيرا فى زراعة القطن ، ويبين ذلك إذا تذكرنا أن كمية هذا المحصول لم تجاوز فى أية سنة من سنى حكم محمد على ، ٣٥٠ر٠٠٠ قنطارا [1] . فلما وقعت الحرب الأهلية فى أمريكا الشمالية ، وامتنع على لانكشير الحصول على القطن منها ، أقبلت على الشراء من مصر ، فزادت المساحة المزروعة قطنا زيادة كبيرة خلال تلك الحرب (١٨٦١ — ١٨٦٥) ، كما ارتفعت أثمان القطن حينذاك إلى ما يقرب من أربعة أمثالها ، فارتفع المنتج منه ، من حوالى نصف مليون قنطار سنة ١٨٦٠ ، إلى أكثر من مليونى قنطار سنة ١٨٦٥ . وعقب انتهاء تلك الحرب ، انخفض ثمن القطن انخفاضا كبيرا ، فقل المحصول فى سنة ١٨٦٦ إلى نصف ما كان عليه فى السنة السابقة . وأقبل إسماعيل ، والى مصر حينذاك ، على زراعة السكر ، يريد به أن يعوض النقص فى حصيلة القطن . لكن لم يجده ذلك نفعا . والواقع فإن أثمان القطن ما لبثت أن عادت إلى الارتفاع ، فأقبل الزراع عليه ، وتأكدت منزلته عندهم ، باعتباره محصولهم الأول ، خاصة بعد أن قلت أرباحهم من تصدير القمح ، الذى كانت مصر تصدر منه كميات كثيرة قبلا . وكان سبب انخفاض أثمان

---

(١) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

القمح على هذا النحو التوسع فى زراعته فى كندا واستراليا والأرجنتين ، وانخفاض تكلفة نقله من تلك البلاد إلى أسواق العالم القديم . وبذلك ارتفع محصول القطن تدريجيا ، حتى وصل فى نهاية القرن الماضى (١٨٩٩ — ١٩٠٠) إلى ستة ملايين ونصف قنطار . ثم إلى أكثر من سبعة ملايين ونصف قنطار فى سنة ١٩١٣ / ١٩١٤.

كذلك ، ساعد على التوسع فى زراعة القطن فى تلك الفترة أعمال الرى والصرف التى تمت خلالها ، والتى أشرنا إليها قبلا .

وقد تزايدت أهمية القطن خلال تلك الفترة فى تجارتنا الخارجية ، حتى أصبح يمثل ٧٧ر٨ ٪ من القيمة الإجمالية للصادرات خلال المدة من ١٩٠١ — ١٩٠٥، كما بلغت نسبة الصادر من القطن وبذرته ٩٠ر٦ ٪ من مجموع قيمة الصادرات خلال المدة من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ [١] . ولما كانت العناصر الإيجابية الأخرى فى ميزان المدفوعات المصرى غير ذات أهمية فى ذلك الوقت ، لذلك أصبح يعتمد أساسا على الصادر من القطن فى سداد العناصر المدينة من الميزان المذكور ، وهى العناصر التى تزايدت خلال الفترة المشار إليها ، فلم تعد قاصرة أساسا ، كما كانت قبلا ، على قيمة الواردات والجزية التى كانت تدفع للباب العالى وماشابه ذلك، بل أصبحت تشتمل أيضا المبالغ المستحقة للخارج لدفع أقساط وفوائد الدين العام المصرى ، وكذلك الأرباح والإيرادات التى كان يحققها الأجانب فى مصر ويرحلونها إلى بلادهم، فهذه المبالغ وأمثالها أصبح يعتمد أساسا فى دفعها على حصيلة الصادر من القطن ، كما أصبح يعتمد على هذه الحصيلة أيضا فى دفع قيمة الواردات من البضائع إلى مصر ، وارتبطت حركة هذه الواردات ارتباطا يكاد يكون كليا بحركة الصادرات ، فإذا قلت قيمة الصادر من القطن

---

(١) انظر الدكتور محمد حسنى عباس فى :

Essai sur l'évolution du commerce extérieur égyptien, 1946, p 65.

ويلاحظ أن جدول الصادرات أخذ يحوى ، خلال تلك الفترة، بندا جديدا خاصا بالمعادن المستخرجة من إقليم مصر ، وأهمها الفوسفات والمنجنيز .

فى سنة، استتبع ذلك انخفاضا فى حجم الواردات فى السنة التالية، بل وأحيانا فى السنة ذاتها [١] . وكان يقع عكس ما تقدم فى سنوات الرخاء .

والواقع فإن الصادر من القطن لم يكن يؤثر فى حركة الواردات فقط ، بل كان ذا أثر فعـــال فى جميع جوانب النشاط الاقتصادى فى داخلية البلاد ، سواء فى ذلك القطاع الخاص أو القطاع العام . ولما كانت كمية القطن المصدر ، وكـذلك قيمته ، تتوقفان على ظروف السوق الدولية ، وهى ظروف لا تأثير لمصر عليها ، فإن مؤدى ذلك أن الاقتصاد المصرى ، فى جوانبه المختلفة ، أصبح مرتبطا أكبر ارتباط بالأسواق العالمية ، وخاضعا لما يسود تلك الأسواق من رخاء أو كساد وشأن مصر فى ذلك شأن البلاد الأخرى المنتجة للمواد الأولية ، والتى تقتصر صادراتها على سلعة أساسية واحدة ، أو على عدد قليل من السلع ، وبعبارة أخرى ، فقد أصبحت مصر بذلك خاضعة لتأثير ما أخذت به من تخصص دولى مغالى فيه . وقد تغير هذا الحال الآن نسبيا عنه قبلا .

ومهما يكن من أمر ، فقد ساعد التوسع الـكبير الذى وقع خلال تلك الفترة فى زراعة القطن فى إحـداث توسع مقابل فى الواردات . ويكفى فى بيان ذلك أن ننظر إلى الأرقام الآتية [٢] الخاصة بقيمة الواردات والصادرات من البضائع والسبائك الذهبية خلال المدة من ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠ :

---

(١) وهـذه النتيجة هى التى انتهت إليها ، كما هو معروف، أبحاث الأستاذ برشيانى تيرونى، الأستاذ السابق فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

(٢) البنك الأهلى المصرى، الـكتاب التذكارى ، ١٨٩٨ ـ ١٩٤٨ ، المرجع السابق ، ص ١٤٠–١٤١ .

السنة	الواردات (بآلاف الجنيهات)		الصادرات (بآلاف الجنيهات)	
	بضائع	سبائك ذهبية	بضائع	سبائك ذهبية
١٩٠٠	١٤ر١١٢	٤ر١١٥	١٧ر٣٥٣	٢ر٦٠٣
١٩١٣	٢٧ر٧٥٧	٩ر٨٠٠	٣٢ر٠٩٢	١١ر٢٨٧
١٩٢٠	١٠١ر١٥٠	١ر١٣٠	٨٨ر٠١٠	٢١
١٩٢١	٥٥ر٥٠١	٢٢٢	٤٢ر٤٧٣	٦٩
١٩٢٩	٥٥ر٢٦١	١ر٠١٤	٥٢ر٤٣٠	١ر٣٥٧
١٩٣٠	٤٦ر٩٨٥	٥٠٣	٣٢ر٠٩١	٨١٥

وإذا كان حجم الواردات قد كبر على هذا النحو ، فإن الجزء الأكبر منها كان يتكون من مواد استهلاكية ، سواء كانت مواد غذائية أو غيرها . وكان ذلك يفسر بعدم قيام صناعة محلية تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية فى ذلك الحين[1] . كما أن الإقبال على زراعة القطن أدى إلى إهمال زراعة محاصيل أخرى بالدرجة الكافية، ومن أمثلة ذلك القمح، مما انتهى إلى استيراد كميات منه لسد حاجة الطلب إليه . وأيضا ، فقد أدت زيادة الدخل ، عند بعض طبقات الأمة ، مع زيادة الميل للاستهلاك ، إلى الإكثار من طلبهم على سلع الاستهلاك المصنوعة فى الخارج ، والتى حازت رضاء المستهلك لما وجده أو اعتقده فيها من مزايا[2] . وساعد فى ذلك وجود جالية أجنبية كبيرة نسبيا فى مصر ، احتفظ أفرادها بعاداتهم الاستهلاكية . كما اكتسب الوطنيون كثيرا

(١) راجع الفصل الخاص بالصناعة فى هذا المؤلف .

(٢) وقد لاحظ ذلك ، حتى منذ عصر محمد على ، ثربورن فى تقريره (المرجع السابق ، ص ٥١٢) . فقد ذكر «أن هناك اتجاها فى بلاد الليفانت نحو ارتداء ملابس أقل فى زينتها وأرخص فى ثمنها مما كانت عليه الحال فى سوالف الأزمان ، ذلك بأن مصنوعات أوربا قد استطاعت بفضل جمالها وتنوعها وقلة نفقاتها أن تفرض نفسها رويدا رويدا على حرائر الشرق الثقيلة ومنسوجاته المذهبة وعلى شيلان كشمير وما يرد من القسطنطينية وبلاد الشام من فاخر الثياب » :

من هذه العادات ، عن طريق التقليد ، بسبب احتكاكهم بأولئك الأجانب وللتقارب الذى تم بين مصر والغرب فى تلك الفترة على وجه العموم . وهذا الميل إلى تقليد أنماط الاستهلاك المأخوذ بها فى البلاد الغنية أو الراقية ، هو أمر ملاحظ حاليا فى البلاد المتخلفة على وجه التعميم ، كما لاحظه من قبل كثيرون ممن كتبوا عن مصر فى العصر الحديث (١) .

وأخيرا ، فإن من الظواهر الخاصة بتجارتنا الخارجية ، التى بدت فى النصف الأول من القرن الماضى ، ثم تأكدت فى الفترة التالية عليها ، ضعف أهمية تجارتنا نسبيا مع بعض البلاد ، خاصة فرنسا (٢) . وتفوق انجلترا على غيرها من الدول ، سواء فى ميدان التجارة الخارجية ، أوغيرها من العلاقات الاقتصادية الخارجية على وجه العموم . ويرجع ذلك إلى سبق انجلترا غيرها من البلاد فى توطيد علاقاتها التجارية مع مصر خلال القرن الماضى (٣) ، بل وسبقها غيرها من البلاد أيضا فى ميدان الصناعة ، وأخصها الصناعة القطنية ، مما أدى إلى احتياجها إلى القطن بدرجة متزايدة . كما أدى إلى كثرة استيراد المنتجات المصنوعة منها . كذلك ساعد فى ذلك كثرة المنشئات المالية والتجارية الانجليزية فى مصر ، التى اشتغلت بتمويل المحصول وتجهيزه للنقل وساعد

---

(١) أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ و ١٨١ . والمرحوم صبحى وحيدة ، فى : أصول المسألة المصرية ، ص ٢٠٨ .

(٢) كما يمكن أن نتوقع ، وإن أعوزتنا الإحصاءات المثبتة لذلك ، ضعف هذه العلاقة أيضا مع تركيا والبلاد العربية . ويمكن تفسير ذلك بعدم ظهور الصناعة الحديثة فى تلك البلاد ، وعدم قيام منشآت مالية أو تجارية أو خاصة بالنقل بينها وبين مصر . بل وعدم تقدم مثل هذه المنشآت فيها على وجه التعميم . يضاف إلى ذلك ضعف صلة التبعية بين مصر وتركيا ، وانقضائها نهائيا عقب نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان انجلترا حمايتها على مصر .

(٣) هذا ، وكان كثير من الفرنسيين يعزون تزايد أهمية انجلترا فى تجارة مصر إلى أن الإنجليز صرفوا عنايتهم إلى المسائل المادية فى البلاد ، وعملوا بسرعة على مدها بما تحتاجه من المنسوجات والآلات والفحم ، وعملوا على تعديل منتجاتهم بما يتمشى مع الأذواق فى مصر ، أما الفرنسيون ، فقد اهتموا بنشر المدنية (كذا) فى البلاد . انظر دافيد . س لانديس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

فيه أيضاً وضع مقاليد النقد الورقى المصرى فى يد مؤسسة انجليزية هى البنك الأهلى، بل وارتباط هذا النقد بالعملة الاسترلينية ابتداء من سنة ١٩١٦ ، كذلك وعلى وجه أخص، فقد سهل لانجلترا توطيد مركزها ذاك، احتلالها البلاد عسكريا فى سنة ١٨٨٢. على أن تفوق انجلترا فى تجارتنا الخارجية ، الذى بلغ أقصاها فى أواخر القرن الماضى [١] (حيث أصبحت التجارة معها تمثل ٦٣ ٪ من قيمة صادراتنا و٣٧ ٪ من قيمة وارداتنا سنة ١٨٨٢) ، لم يلبث أن أخذ فى الضعف نسبيا حتى نشوب الحرب العالمية الثانية [٢] .

ذلك هو مجمل التغيير الذى طرأ على تجارتنا الخارجية حتى سنة ١٩٣٠ ، أما ابتداء من تلك السنة حتى الآن ، فقد أخذت تلك التجارة تتخذ تدريجيا بعض الأوضاع الجديدة ، فقد اتجهت منذ ذلك التاريخ من الحرية إلى التدخل ، ومن الإباحة إلى التنظيم . ثم جعلت فى السنين الأخيرة تسير ، كغيرها من القطاعات الاقتصادية ، فى طريق التوجيه والتخطيط ، على أساس اشترا كى يزداد وضوحاً يوما بعد يوم . كما طرأ عليها تعديل كبير خلال هذه الفترة ، سواء من حيث اتجاهات تلك التجارة ، أو وسائل تسويتها ، أو السلع المكونة لها تصديرا واستيرادا ، أو من حيث صلة تلك التجارة ببقية جوانب الحياة الاقتصادية فى البلاد . وقد وقعت هذه التغيرات تحت تأثير ظروف عدة ، كان من أخصها تغير الإنتاج فى الداخل والخارج ، وتغير أحوال الطلب الداخلى ، واختلاف الظروف والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد عنها قبلا [٣] .

(١) بل إن من الفرنسيين من ذكر ، فى سنة ١٨٦٥ ، أنه كان يخص انجلترا فى ذلك الحين ثلاثة أرباع صادرات وواردات مصر ، أما فرنسا ، فلم يكن لها إلا ثمن حجم التجارة الخارجية المصرية — انظر المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢) انظر محمد حسنى عباس ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣) انظر عبد المنعم القيسونى، بعض مظاهر التجارة الخارجية للاقليم الجنوبى فى نصف قرن. مجلة مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخمسينى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، سنة ١٩٦٠ ص ١٣١ .

وقد بدأ التدخل فى التجارة الخارجية يتضح منذ سنة ١٩٣٠، حين وضعت مصر أول تعريفة جمركية مستقلة. وكانت البلاد حتى سنة ١٨٨٤ تسير فى هذا الشأن على مقتضى الاتفاقات الجمركية التى كانت تعقدها تركيا مع الدول الأخرى ، وكانت هذه الاتفاقات تطبق فى مصر بصفتها ولاية عثمانية ، ثم استقلت مصر بشئونها الجمركية فى عهد إسماعيل ، فعقدت مع الدول الأخرى وفاقات تجارية ، كانت تنص جميعها على شرط أولى الدول بالرعاية ، وتفرض رسوما زهيدة على الواردات والصادرات . أما فى سنة ١٩٣٠ ، فقد استقلت مصر بوضع تعريفتها الذاتية ، وقد تناول التعديل هذه التعريفة عدة مرات، وروعى فى الرسوم الجديدة أن تكون موردا طيبا للخزانة ، وأن تكون فى نفس الوقت وسيلة إلى حماية الإنتاج الأهلى ، خاصة الصناعة المصرية التى كانت قد أخذت فى النمو حينذاك. والمهم الآن أن نذكر أن التعريفة المذكورة ظلت منذ وضعها حتى الآن تستخدم فى الحصول على موارد للخزانة، ولتحقيق بعض أغراض اقتصادية، أهمها، حسب الأحوال، حماية الإنتاج الأهلى ، أو موازنة ميزان المدفوعات، أو الضغط الاقتصادى على بعض الدول التى تتعامل معنا ، أو الحيلولة دون تصدير بعض المواد التى يحتاجها الإنتاج المحلى ، أو بالعكس تشجيع تصدير بعض المواد والمنتجات الأخرى الخ .

وقد اتجهت إلى تحقيق بعض هذه الأغراض الاقتصادية تنظيمات عامة أخرى تخص التجارة الخارجية ، من أهمها سياسة التأثير، بطريقة أو بأخرى، على أثمان الصادرات والواردات ، وكذلك إخضاع السلع لتراخيص التصدير أو الاستيراد ، وإنشاء صناديق لدعم بعض الصناعات وتشجيع تصديرها ، وقد وحدت هذه الصناديق مؤخرا فى هيئة واحدة هى هيئة دعم الصناعات ، كما يعد من هذه التنظيمات تكوين هيئة لتنمية الصادرات ، وأخرى للمعارض والأسواق، وثالثة للنقل البحرى وتنظيم اتحادات المصدرين، وإنشاء مكاتب للتسويق ، ثم تنظيم بيوت تصدير القطن، والذى تقرر

بمقتضاه ألا يقل رأس مال كل منها عن حد معين ، وأن تساهم بعض المؤسسات الاقتصادية العامة فى رأس مال كل من تلك البيوت بما لا يقل عن نسبة معينة. كما قامت الحكومة نفسها أحيانا باستيراد بعض أنواع السلع كالسماد والقمح والدقيق والبترول ، ثم تقرر احتكار الاستيراد للقطاع العام ابتداء من اغسطس سنة ١٩٦١ .

كذلك يعد من وسائل تدخل الدولة فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية فى شئون التجارة الخارجية تطبيق الرقابة على النقد ، فإن من الأغراض الأساسية لهذه الرقابة التأثير فى حجم ونوع واتجاه الصادرات والواردات . كما أن من وسائلها أيضا الالتجاء ، منذ سنة ١٩٤٩ ، إلى عقد اتفاقات التجارة والدفع مع كثير من البلدان الأجنبية ، حتى أصبحت هذه الاتفاقات تغطى الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية[١]. ويلحظ البعض أن الاتجاه الحديث فى مصر . فيما عدا حالات قليلة ، يهدف إلى الاستعانة بالاتفاقات المذكورة على تصريف سلع معينة أكثر مما يستهدف توازنا ثنائيا فى التجارة الخارجية .

هذا ، وقد كان من أثر تدخل الدولة فى التجارة الخارجية على هذا النحو ، كما كان من أثر الظروف الدولية والمحلية التى تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية ، أن تغيرت اتجاهات التجارة الخارجية المصرية . فقد تأكد خلال تلك الفترة ، ضعف مركز انجلترا فى هذه التجارة ، بل إنها فقدت ، حتى فى بعض السنوات اللاحقة مباشرة[٢]

---

(١) قدر نصيب بلاد اتفاقات الدفع من مجموع تجارة مصر الخارجية ، بالنسبة للصادرات ، بـ ١ر٨١ ٪ فى سنة ١٩٥٥ و ٢ر٨٧ ٪ فى سنة ١٩٥٦ ، و٣ر٩١ ٪ فى سنة ١٩٥٧ أما بالنسبة للواردات ، فقد قدرت تلك الأهمية بـ ٢ر٦٣ ٪ فى سنة ١٩٥٥ ، و٤ر٦٢ ٪ فى سنة ١٩٥٦ ، و٨ر٨٠ ٪ فى سنة ١٩٥٧ . انظر بيان وزير الخزانة عن مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ص ١٠٦ .

(٢) وهى سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

على الحرب ، مركز الصدارة الذى كانت تحتله دائما فى صادراتنا . ثم ازداد هذا المركز ضعفا بدرجة كبيرة جدا عقب تأميم قناة السويس والحصار الاقتصادى الذى تلاها ، حتى هبط حجم التجارة بين البلدين فى سنة ١٩٥٧ إلى أرقام يمكن إغفالها. وإذا كان التبادل بين البلدين قد عاد إليه بعض النشاط مؤخرا ، فإنه لا يزال بعيدا عن أن يصل إلى شأنه الأول .

وحال التجارة مع بلاد أوربا الغربية الأخرى شبيه إلى حد محسوس بحالها مع انجلترا ، فقد ضعفت أهميتها النسبية فى الفترة اللاحقة على الحرب ، ويصدق هذا القول بالنسبة للصادرات أكثر منه بالنسبة للواردات . بينما وقع العكس بالنسبة للتجارة مع بلاد الكتلة الشرقية ، وخاصة الصادرات إليها ، التى نشطت نشاطا كبيرا فى السنوات الأخيرة ، كما نشطت نسبيا أيضا تجارتنا مع البلاد الآسيوية والأفريقية ، وبلاد الجامعة العربية .

ومؤدى ذلك أن التوزيع الجغرافى لتجارتنا أصبح أكثر شمولا ومرونة منه قبلا. وقد ساعد فى ذلك فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى ، وعقد مصر اتفاقات الدفع والتجارة مع البلاد المختلفة ، والاتفاق مع بعض هذه البلاد على الدفع بالجنيه المصرى . كما ساعد فيه ضعف الصناعة القطنية نسبيا فى بلاد أوربا الغربية حديثا ، وكذلك قلة استثمارات هذه البلاد فى مصر . كذلك كان من أسباب تلك الظاهرة نمو الصناعة فى كثير من البلاد الأفريقية والآسيوية . وزيادة شعور التضامن فيما بينها ، ومن جهة أخرى ، فقد أقبلت بلاد الكتلة الاشتراكية ، لأسباب مختلفة ، على التعامل مع مصر . هذا ، وقد كان هذا الاتجاه نحو أسواق أخرى غير أسواق أوربا الغربية أظهر ما يكون عقب تأميم قناة السويس مباشرة .

ولا شك أن من صالح مصر العمل على تقوية روابطها التجارية مع سوق أوربا الغربية ، فليس من صالحنا أن نفقد سوقا واحدة ، بله سوق أوربا الغربية الغنى بموارده وقدرته على الاستيعاب والتصدير . لكن لا شك أيضا أن هذا الأمر لن

يخلو من صعوبات بالنسبة لنا ، سواء بسبب مبلغ حاجة هذه السوق إلى القطن عموما ، أو لما يلقاه قطننا طويل التيلة فيها من منافسة بعض الأقطان المماثلة ، أو بسبب العوائق التى قد تضعها تلك البلاد فى وجهنا عن طريق السوق الأوربيـة المشتركة ، أو غير ذلك .

ومهما يكن من أمر ، فإن التسليم بفائدة التعامل مع بلاد أوربا الغربية لا يعنى إطلاقا الموافقة على أن تـكون لهذه السوق الغلبة الواضحة فى أسواقنا ، فإن ذلك يجعلنا تابعين لها اقتصاديا ، كما أنه يحرمنا ميزة توسيع دائرة معاملاتنا الاقتصادية مع دول الأرض جميعا . ولا شك أن من واجبنا توجيه عنايتنا الـكبرى نحو أسواق أفريقيا وآسيا وأمريـكا اللاتينية الآخذة فى النمو ، بل إن كثيرا من ظروفنا ، وليس أقلها ظرفنا الجغرافى ، يدعونا إلى العمل على أن تصبح مصر تدريجا أحد المراكز الدولية للمعاملات التجارية والمالية بين البلاد الأفريقية والآسيوية . ولا شك أن ذلك يقتضى جهودا كبيرة وتنظيمات تجارية ومصرفية ومالية دقيقة ، لـكنه يمكن أن يعود علينا وعلى تلك البلاد بفوائد جمة .

وكما تنوعت الأسواق التى نتعامل معها تصديرا واستيرادا ، كذلك تنوعت السلع موضوع هذه المعاملات . ولا شك أن هذا التنوع ما زال قليل الوضوح جدا فى الصادرات ، فقد كانت نسبة القطن ومنتجاته إلى مجموع الصادرات تتراوح بين ٧٥ر٣٪ و ٨٧ر٢٪[١] خلال السنوات من ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٨ . ولا يفترق هذا الحال كثيرا عنه فى السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٥٧ ، إذ تراوحت النسبة المذكورة فى هذه السنوات بين ٦٩٪ و ٨٨٪[٢] . وفى ذلك ما يدل على احتفاظ القطن ومنتجاته فى تلك السنوات بمكانته التقليدية فى صادراتنا إلى حد كبير . ثم

---

(١) محمد حسنى عباس ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية (إقليم مصر) . اللجنة المركزية للإحصاء ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٩٨ .

مالت هذه الأهمية بوضوح إلى الضعف نسبيا فى السنوات الأخيرة[١] ، وهذه ظاهرة يرجى استمرارها ، إذ لا يتأتى التصنيع على نطاق واسع إذا بقى تصريف المنتجات محصوراً فى السوق المحلية المحدودة بطبيعتها ، خاصة إذا صدق ما يقال من أن دور الاستعاضة عن الواردات فى تنمية الصناعات التحويلية هو أقل أهمية فى المستقبل منه فى الماضى[٢] .

وعلى أية حال ، فقد أصبحنا بعيدين نهائيا عن الوقت الذى كان القطن ومنتجاته يمثلان ٩٠٪ أو أكثر من مجموع قيمة الصادرات. ولاشك أن هذه الظاهرة ترجع أساسا إلى تزايد المستهلك محليا من القطن ومنتجاته ، كما ترجع إلى تنوع نسبى فى صادراتنا الأخرى ، وتحسن مركز هذه الصادرات نسبيا . وعلى الأخص ، فقد ازدادت أهمية المواد المصنوعة ونصف المصنوعة فى جدول الصادرات ، إذ تذكر بعض المراجع أن المواد المصنوعة كانت تمثل ٣ر٢٪ من مجموع صادراتنا فى سنة ١٩١٣ . وأنها كادت تحتفظ بهذه النسبة حتى سنة ١٩٣٨ حتى بلغت ٥٣ر٢٪[٣] .

ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥٪ سنة ١٩٥٢ ، و ٧ر٧٪ سنة ١٩٥٥ ، كما بلغت قيمة السلع نصف المصنوعة ٤ر٧٪ من مجموع قيمة الصادرات سنة ١٩٥٢ ، و ٨ر٦ سنة ١٩٥٥[٤] .

---

(١) فقد بلغت هذه النسبة ٧٩ ٪ و٧٦ ٪ و٧٨ ٪ فى السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ على التوالى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

كما يلاحظ أنه هبطت نسبة صادرات القطن إلى ٦٧ ٪ من جملة الصادرات فى سنة ١٩٥٨ ، مقابل ٧٢ ٪ فى عام ١٩٥٧ . انظر النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثانى ، ص ١٦١ .

(٢) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

(٣) ومما يؤكد هذا الأمل أن السنوات التى تجاوزت فيها نسبة القطن ومنتجاته ٨٠ ٪ من جملة الصادرات (خلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٥٧) لم يزد عددها على خمس سنوات ، أما بقية السنوات المذكورة ، فكانت نسبة القطن ومنتجاته فيها أقل من ٨٠ ٪ من مجموع الصادرات ، وفى ذلك ما يوضح الاتجاه العام نحو ضعف الأهمية النسبية للقطن ومنتجاته .

(٣) محمد حسنى عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

وأهم هذه السلع المصنوعة ونصف المصنوعة التى يشملها جدول الصادرات الآن هى الأحذية والأثاث وغزل القطن والأقمشة القطنية ومنسوجات الحرير الصناعى والأسمنت[١] وكسب بذرة القطن وزيت بذرة القطن والكتب المطبوعة وإطارات كاوتشوك للسيارات . ومن هذه السلع ما كنا نستورده ، فأصبحنا لا نقنع بإنتاج كفايتنا منه ، بل نصدر ما يفيض عن حاجتنا منه .

ولا شك أن اطراد نمو وتنوع إنتاجنا الزراعى والصناعى فى المستقبل لا بد أن يزداد أثره توكيدا فى هيكل صادراتنا ، وذلك بشرط اصطناع الوسائل لتدعيم مركزنا فى الأسواق الحالية وكسب أسواق جديدة لمنتجاتنا . ويفترض ذلك دراسة عميقة متصلة للأسواق الأجنبية ، وقدرة على إرضاء المستهلك الأجنبى سواء من حيث الثمن أو الصنف أو غير ذلك من شروط التبادل ، ومصابرة على المنافسة الأجنبية الشديدة التى تقوم فى تلك الأسواق .

على أن تغير هيكل تجارتنا الخارجية كان أظهر فى الواردات منه فى الصادرات ، فقد كان الجزء الأكبر من وارداتنا حتى سنة ١٩٣٣ ، يتكون من سلع الاستهلاك ، ومن بعض المواد الأولية الأخرى ، أما سلع الإنتاج المستوردة ، فكانت قليلة الأهمية جدا ، وحين أخذت الصناعة الحديثة فى الانتشار إثر فرض الحماية الجمركية سنة ١٩٣٠ ،

---

(١) كما تذكر بعض المراجع ـ عبد الرازق حسن ونصوح الدقاق ، الجمهورية العربية المتحدة ، بعض سماتها الاقتصادية ، ص ٩٩ ـ أن الصادرات تطورت خلال الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٧ على النحو الآتى :

صادرات (بمليون جنيه)	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
سلع تامة الصنع	٧ر٥	٨ر١	٨ر٩	١١ر١	١٦ر٠	١٧ر٦
سلع نصف مصنوعة	٧ر٤	٩ر٢	٩ر٥	٩ر٨	٦ر٤	٧ر٤
مواد خام	١٢٦ر٤	١١٦ر٣	١١٣ر١	١٠٧ر٤	٩٩ر٠	١٢٤ر٢
المجموع	١٤٧ر٩	١٤١ر١	١٤٢ر٣	١٤٤ر٦	١٤٠ر٩	١٧٠ر٣

وانظر كذلك بيان وزير الخزانة المركزى عن مشروع ميزانية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، ص ١١٩ .

كان لذلك أثره التدريجى فى مكونات جدول وارداتنا ، إذ احتاجت هذه الصناعة إلى استيراد الآلات والمواد الإنتاجية والسلع نصف المصنوعة ، بينما أغنتنا تلك الصناعة عن استيراد بعض السلع تامة الصنع . فتغيرت بذلك عن ذى قبل الأهمية النسبية لكلٍّ من أنواع الواردات المذكورة ، ثم ازداد هذا الاتجاه توكيدا وعمقا فى السنوات الأخيرة نتيجة بذل جهود أكبر فى هذا المجال.

كذلك فقد قلت فى وارداتنا أهمية سلع الترف ، وقد يرجع ذلك إلى القيود المباشرة وغير المباشرة التى وضعت على استيراد هذا النوع من السلع فى السنوات الأخيرة ، كما أنه قد يرجع أيضا إلى ضعف الأهمية النسبية للدخول الكبيرة جدا ، وهى التى كان أصحابها يقبلون على استهلاك تلك السلع ، أما ضعف تلك الدخول نسبيا، فإنه يرجع إلى الإصلاح الزراعى ، وهجرة أصحاب ومديرى المشروعات الكبيرة من الأجانب ، وارتفاع فئات الضرائب على الشرائح العليا من الدخل :

هذا ، وتبين أرقام الخة الاقتصادية والاجتماعية ، أنه يقدر زيادة صادراتنا وقلة وارداتنا فى نهاية الخطة عنها فى بدايتها ، بحيث يقل العجز الذى يعانيه الميزان التجارى حاليا ، والذى يعتبر ظاهرة تلازمه منذ سنوات طويلة . وستتضح قلة الواردات بالنسبة للسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة أو مستلزمات الإنتاج ، بينما تزيد بالعكس وارداتنا من السلع الاستثمارية[1].

---

(١) انظر بيان وزير التخطيط أمام المؤتمر العام للاتحاد القومى ، يوليه سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق ص ٤٨ ، ٤٩ ، إذ يوضح هذا البيان أنه يقدر أن يقل عجز الميزان التجارى فى نهاية مدة الخطة بمقدار ٥٠ مليون جنيه عنه فى بدايتها ، كما ينتظر أن تقل الواردات من السلع الاستهلاكية من ٢٣ر٤ مليون جنيه إلى ٢٩ر٥ مليون جنيه، والواردات من السلع الوسيطة من ١١٨ر٥ مليون جنيه إلى ٩٢ر٧ مليون جنيه . أما السلع الاستثمارية ، فتزيد من ٧٧ر٣ مليون جنيه إلى ٩٢ر٧ مليون جنيه .